

بسم الله الرحمن الرحيم  
مرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦  
في شأن المرور

- ٣ - السيارة : هي كل مركبة آلية تستخدم عادة في نقل الأشخاص أو الأشياء أو كليهما أو في جر المركبات المعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء أو كليهما .
- ٤ - المقطورة : هي كل مركبة بدون محرك صممت وصنعت لكي تقطرها أو تجرها مركبة أخرى آلية .
- ٥ - شبه المقطورة : هي كل مقطورة يراعى في تصميمها وصنعها انها ستركب خلف سيارة قاطرة ، ويرتكز جزء منها على جزء من تلك السيارة القاطرة وتكون هي والقاطرة وحدة واحدة .
- ٦ - مركبة ذات مفصل : هي كل سيارة موصول بها شبه مقطورة ويكونان معا وحدة واحدة .
- ٧ - الدراجة الآلية : هي كل مركبة ذات عجلتين أو أكثر مجهزة بمحرك آلي ، وقد يلحق بها عربة (سلة أو صندوق) وليست مصممة على شكل سيارة، ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء .
- ٨ - الدراجة العادية : هي كل مركبة ذات عجلتين أو أكثر وغير مجهزة بمحرك آلي ، وتسير بقوة راكبها ، ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء .
- ٩ - الوزن الأقصى : هو أقصى وزن مسموح لحمولة المركبة .
- ١٠ - الوزن الفارغ : هو وزن المركبة وخزاناتها مملوءة بالوقود اللازم لها وبها الأدوات التي تحملها عادة وتستلزمها عمليات الإصلاح ، بدون سائقها أو اى راكب أو حمولة .
- ١١ - الوزن القائم : هو الوزن الكامل للمركبة بما فيها السائق والركاب والبضائع وأية حمولة أخرى .
- ١٢ - السائق : هو كل شخص يتولى سيطرة احدى المركبات أو قطعان الماشية أو الاغنام أو حيوانات الجر أو الحمل أو الركوب .
- ١٣ - الراكب : هو كل شخص يوجد بالسيارة أو يكون نازلا منها أو ساعدا إليها خلاف السائق .
- ١٤ - المشاة : هم الأشخاص الذين يسرون على اقدامهم ويعتبر في حكم المشاة الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون دراجة أو عربة اطفال أو عربة مريض أو ذى عاهة أو عربة يد ذات عجلة واحدة .

نحن صباح السالم الصباح امير الكويت

بعد الاطلاع على الامر الاميرى الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م تنقيح الدستور ، وعلى المرسوم الاميرى رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ بقانون السير وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الاميرى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ ، وبناء على عرض وزير الداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
اصدرنا المرسوم بالقانون الآتى نصه :

الباب الاول  
احكام عامة

مادة ١

تسرى احكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة على المركبات بجميع انواعها ، كما يسرى على مرور المشاة والحيوان في الطرق العامة .

مادة ٢

تعريف :

في تطبيق احكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له تعنى المصطلحات الآتية المعانى الموضحة امام كل منها :

١ - المركبة : هي كل وسيلة من وسائل النقل أو الجر ذات عجلات أو جنزير تسير بواسطة قوة آليه أو جسدية ( انسان أو حيوان ) .

٢ - المركبة الآلية : هي كل مركبة تسير بواسطة محرك آلي ، وتشمل المركبات الآلية المخصصة للزراعة أو للاعمال الانشائية أو آلات الرفع .

١٥ - الطريق : هو المسطح الكلى المعد للمرور العام .

١٦ - طريق المرور السريع : هو الطريق المعد خصيصا لمرور السيارات ولا يخدم مباشرة الملكيات المجاورة للطريق وله الصفات الآتية :

١ - يتألف سطح الطريق من قسمين معبدين ، قسم لكل اتجاه ومفصولين عن بعضهما بجزيرة غير معدة للمرور أو بأى وسيلة أخرى ولا يغير من صفته هذه أن تكون به بعض مسافات معينة بصفة مؤقتة لا تشمل على مسارات متصلة أو فاصل لاتجاهى المرور .

ب - لا يتقاطع في نفس المستوى مع أى طريق أو مسار لعبور المشاة .

ج - لا يمكن للسيارات الدخول الى هذا الطريق أو الخروج منه الا من الاماكن المخصصة لذلك .

١٧ - نهر الطريق : هو القسم من الطريق المستخدم عادة لسير المركبات .

١٨ - مسار الطريق : هو أى جزء من الاجزاء الطولية التى يقسم اليها نهر الطريق ويسمح عرضته لمرور صف واحد من المركبات الصالحة سواء حادثة أو لم تحده علامات طولية على سطح الطريق .

١٩ - الرصيف : هو جزء الطريق المحاذى له من الجانبين والمعد لسير المشاة وتعتبر الجزر الكائنة في وسط الطريق في حكم الرصيف .

٢٠ - كتف الطريق : هو جزء من الطريق ومحاذى له من الجانبين ومعد للتوقف الاضطرارى للسيارات .

٢١ - التقاطع : هو كل تلاقى أو تقابل أو تفرع للطرق على مستوى واحد شاملا الساحة المكشوفة التى تكونت نتيجة لذلك .

٢٢ - اتجاه المرور : يعنى الجانب الايمن من الطريق .

٢٣ - الوقوف : هو وقوف المركبة لفترة زمنية تستلزمها ضرورة السير أو نزول أو ركوب الاشخاص أو تحميل أو تفريغ البضائع .

٢٤ - الانتظار : هو وجود المركبة في مكان ما لفترة زمنية محددة أو غير محددة لغير الاسباب المذكورة في البند السابق .

٢٥ - نور السياقة هو نور المركبة الذى يستخدم في اضاءة الطريق على مسافة طويلة امام المركبة .

٢٦ - نور التلاقى : هو نور المركبة الذى يستخدم في اضاءة الطريق امام المركبة على مسافة محدودة دون التسبب في بهر أو مضايقة السائقين القادمين في الاتجاه المقابل .

٢٧ - انوار الموضع : هي الانوار الامامية والخلفية للمركبة التى تنبه عن وجودها وتبين عرضها من الامام والخلف .

### مادة ٣

#### انواع المركبات :

##### اولا - السيارة وانواعها ما يلى :

١ - سيارة خاصة : وهى المعدة للاستعمال الشخصى لنقل الركاب فقط .

٢ - سيارة اجرة : وهى المعدة لنقل الركاب بأجر شامل عن الرحلة ويجوز طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية التصريح لها بنقل الركاب بأجر عن الراكب .

٣ - سيارة نقل الركاب : وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية ، وانواعها : -

أ - سيارة نقل عام للركاب ( باص عام ) وهى المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب ، وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة .

ب - سيارة نقل خاص للركاب ( باصر خاص ) وهى المعدة لنقل طلبة المدارس أو نقل الموظفين والعاملين وعائلاتهم في حدود دائرة معينة .

ج - سيارة سياحية ( باص سياحة ) وهى المعدة للسياحة والرحلات .

٤ - سيارة نقل مشترك ( خاصة ) : وهى المعدة لنقل الاشخاص والاشياء معا .

٥ - سيارة نقل عام للاشياء والحيوانات (شاحنة) : وهى المعدة لنقل الحيوانات والاشياء بأجر وتشمل تلك المعدة بصندوق تبريد .

٦ - سيارة نقل خاص : وهى المعدة لنقل الحيوانات والاشياء ، ويقتصر استعمالها على الاستعمال الشخصى .

٧ - سيارة ذات استعمال خاص : وهى المعدة بصفة دائمة لمعدات خاصة ولا تستعمل في غير الاغراض المصممة لها كسيارات الاطفاء والاسعاف ونقل الموتى

والتصوير السينمائي والتلفزيوني وورش التصليح وسيارات التحقيق الجنائي وغيرها .

#### ثانيا : الجرار :

وهو مركبة آلية لا يسمح تصميمها بنقل الاشخاص أو الحيوانات ويقتصر استعمالها على جر المقطورات والآلات وغيرها .

ثالثا : المركبة الصناعية والانشائية والزراعية :  
وهي ألمعدة للاشغال الانشائية والاعمال الزراعية والآلات الرافعة .

#### رابعا : الدراجة الآلية :

وهي ذات عجلتين أو ثلاثة أو غير مصممة على شكل السيارة ومعدة لتنقل الاشخاص أو الاشياء ، وقد يلحق بها صندوق وتشمل العربة الخاصة باصحاب العاهات ، ويقتصر استعمالها على الاستعمال الشخصي .

#### خامسا : الدراجة العادية :

وهي معرفة بالمادة السابقة .

#### سادسا : المقطورة وشبه المقطورة :

وهما معرفتان بالمادة السابقة .

ولوزير الداخلية ان يحدد انواع المذكورة أو يضيف اليها انواعا جديدة من المركبات يحددها بقراراته وشروط تسجيلها .

## الباب الثاني

### ترخيص تسيير المركبات الآلية

#### مادة ٤

لا يجوز تسيير أية مركبة من اى نوع على الطريق الا بعد الحصول على ترخيص وتخصيص رقم لها من الادارة العامة للمرور ويستثنى من ذلك :

١ - المركبات الآلية المسجلة لدى السلطات العسكرية والتي تحمل أرقامها .

٢ - المركبات الآلية للعابرين الاجانب والسائحين وذلك بالشروط الواردة في اللائحة التنفيذية .

٣ - المركبات الآلية التي تحمل أرقاما تجارية ، وذلك بالشروط الواردة في اللائحة التنفيذية .

#### مادة ٥

يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو من ينوب عنه الى القسم المختص بالادارة العامة للمرور

على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته ومحل اقامته وملكيته .

ويصدر الترخيص بعد استيفاء جميع الشروط باسم المالك الحقيقي للمركبة ، ويصرف له دفتر الترخيص الذي لا يصلح الا للمركبة التي صرف عنها

واذا تعدد ملاك المركبة وجب عليهم ان يعينوا من بينهم من يكون مسئولا عن ادارتها وعن مراعاة احكام هذا القانون ويؤشر بذلك في الترخيص ويكونون جميعا مسئولين بالتضامن عن الرسوم التي تستحق على المركبة طبقا لهذا القانون .

ويجب ان يكون دفتر الترخيص موجودا بالمركبة بصفة دائمة ولرجال الشرطة والمرور طلب تقديمه في أى وقت ، ويسرى الترخيص لمدة سنة واحدة ، ويجدد سنويا .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل مدة سريان الترخيص .

وتعين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجزاء الجوهرية للمركبة وكافة البيانات الواجب ذكرها في دفتر الترخيص والاضاع والشروط والاجراءات والرسوم المتعلقة بترخيص انواع المركبات المختلفة وتجديد الترخيص وتنظيم خدمتها وكذلك القواعد والشروط والاجراءات الخاصة بترخيص المركبات الخاصة بالديوان الاميري والمركبات المملوكة للحكومة .

#### مادة ٦

يشترط لترخيص اية مركبة آلية أو تجديد ترخيصها التامين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبة تأميننا سارى المفعول مدة الترخيص ، ويصدر وزير الداخلية قرارا بقواعد وشروط هذا التامين .

#### مادة ٧

يشترط لترخيص اية مركبة ان تكون مستوفاة لشروط الامن والمتانة التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون أو يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويقوم القسم المختص بالادارة العامة بفحص المركبة فنيا في الزمان والمكان اللذين يعينهما ، فاذا وجدت المركبة غير سالحة أو غير مستوفاة لشروط الامن والمتانة اعلن الطالب كتابة برفض طلبه مع بيان الاسباب .

٣ - فقد دفتر تسجيل المركبة الآلية او تلفه مع تقديم طلب للحصول على بدل ، واذا وجد الدفتر الاصلى يجب اعادته الى الادارة العامة للمرور .

#### مادة ١١

على مالك المركبة ، في حالة نقل ملكيتها ، اخطار الادارة العامة للمرور بذلك مرفقا باخطاره صورة من السند المثبت لنقل الملكية . وعلى المالك الجديد ان يطلب نقل الترخيص باسمه ، ويجب ان يتم الاخطار وطلب نقل الترخيص وجميع اجراءاته خلال عشرة ايام من تاريخ التصرف بنقل الملكية . والا اعتبر الترخيص ملغى من اليوم التالى لانتهاه هذه المدة . ولا يجوز نقل الترخيص الا بعد اداء الرسوم المستحقة على المركبة وكذلك سداد الغرامات المحكوم بها حتى تاريخ نقل الترخيص .

ويظل مالك المركبة مسؤولا بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ احكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الترخيص او الي ان ترد اللوحات المعدنية للمركبة الى القسم المختص بالادارة العامة للمرور .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات نقل الترخيص والاعمال المتعلقة بها .

#### مادة ١٢

اذا كان مالك المركبة شخصا معنويا وجب ان يصدر الترخيص مشتملا على بيان الشخص الذى ينتدبه المالك ليكون ممثلا له ومسئولا عن مخالفة احكام هذا القانون .

واذا كان مالك المركبة ناقص الاهلية وجب ان يذكر فى دفتر الترخيص اسم الولى او الوصي او القيم ويكون مسؤولا عن مخالفة احكام هذا القانون مع عدم الاخلال بمسئولية ناقص الاهلية اذا توفرت احكامها .

#### مادة ١٣

اذا توفى مالك المركبة او حكم باعتباره مفقودا وجب على ورثته او من يمثلهم اخطار الادارة العامة للمرور بذلك خلال ستين يوما من تاريخ الوفاة او تاريخ الحكم وباسم من يكون مسؤولا عن المركبة ، فاذا آلت المركبة الى احد الورثة وجب عليه خلال اسبوع اتخاذ اجراءات نقل ترخيصها باسمه .

واستثناء مما تقدم يجوز بقرار وزارى ان يوكل الى بعض ورش السيارات باجراء الفحص الفنى المذكور وذلك بالنسبة للسيارات الخاصة المنصوص عليها فى البند ( ١ ) فقرة ( اولا ) من المادة ( ٣ ) .

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات الفحص

#### مادة ٨

يجب ان تحمل كل مركبة آلية اثناء سيرها لوحتين معدنيتين يصرفهما القسم المختص بالادارة العامة للمرور حال اتمام اجراءات الترخيص وتوضع احدهما فى مقدمتها والثانية فى مؤخرتها، اما المركبة المقطورة وشبه المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة فى مؤخرتها .

ويجب ان تكون اللوحات ظاهرة دائما وبياناتها واضحة بحيث يمكن قراءتها من بعد مناسب ، ولا يجوز تغيير مكان وضعها ، كما لا يجوز استعمال اللوحات الا للمركبة المنصرفة لها ، ويحظر ابدال اللوحات او تغيير بياناتها او شكلها .

ويصدر وزير الداخلية قرايا ببيان انواع اللوحات المعدنية ومواصفاتها والمكان المناسب لوضعها ، وبيان التأمين عنها .

#### مادة ٩

اللوحات المعدنية ملك للدولة ويجب على مالك المركبة ردها الى الادارة العامة للمرور فى حالة الاستغناء عنها او انتهاء الترخيص او سحبه او تصديرها نهائيا خارج البلاد .

وعليه فى حالة فقدها او تلفها او فقد احدهما ان يبلغ الادارة العامة للمرور فورا .

تؤول قيمة التأمين الى الدولة عند فقد اللوحات او احداها او تلفها او فى حالة عدم تسليمها اذا انتهى الترخيص او سحب .

#### مادة ١٠

يجب على مالك المركبة ان يبلغ الادارة العامة للمرور كتابة خلال عشرة ايام فى الاحوال الاتية : -

١ - تغيير عنوانه الموضح بسجلات الادارة العامة للمرور .

٢ - تغيير لون المركبة او استبدال اى جزء جوهري منها مما يترتب عليه تغيير بيانات الترخيص .

## مادة ١٤

يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يحدد عدد المركبات الآلية التي ترخص بالإدارة العامة للمرور من جميع الأنواع فيما عدا النوع ( ١ ) فقرة ( اولا ) من المادة ( ٣ ) وهي السيارات الخاصة .

ولا يجوز ترخيص أى مركبة من المركبات التى يصدر قرار وزارى بتحديد عددها بعد اكمال هذا العدد .

وله أيضا تحديد تعريفه اجور سيارات الاجرة والنقل بأنواعها .

## الباب الثالث رخص القيادة

### مادة ١٥

لا يجوز قيادة اية مركبة آلية على الطريق دون الحصول على رخصة قيادة من الإدارة العامة للمرور تخول حاملها قيادة مثل تلك المركبة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد القيادة والتصاريح وشروط صرفها ومدة سريانها وقواعد تجديدها ، وقيمة الرسوم المستحقة عليها ، وتنظيم اجراءات ذلك وتبين حالات الفائها والامتناع عن منحها واحكام الاعضاء من الحصول عليها .

ويستثنى من احكام الفقرة الاولى :

١ - حاملو رخص القيادة العسكرية التى تصدر لهم بعد الاختبار الفنى فى قيادة السيارات بمعرفة الجهات العسكرية الفنية المختصة، وتخول هذه الرخص العسكرية لحاملها الحق فى قيادة المركبات العسكرية فقط .

٢ - الزائرون والسائحون الاجانب الذين يحملون رخص قيادة اجنبية سارية المفعول . وذلك طبقا للاوضاع والشروط التى تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### مادة ١٦

لا تصرف رخص القيادة المشار اليها فى المادة السابقة الا اذا اجتاز الطالب اختبار القيادة الذى تجريه الادارة العامة للمرور وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد الاختبار وشروطه والرسوم المطلوبة لذلك .

ويجوز الاعفاء من اختبار القيادة لمن يحمل رخصة قيادة قانونية من دولة اخرى او لمن يحمل رخصة قيادة عسكرية وذلك وفقا للشروط والايضاح التى تحددها اللائحة التنفيذية .

### مادة ١٧

يجب على المرخص له عند تغيير محل اقامته اخطار الادارة العامة للمرور خلال عشرة ايام من تاريخ التغيير بكتاب موصي عليه .

### مادة ١٨

يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم اندية السيارات التى تمنح رخصا دولية يبين فيه الشروط اللازم توافرها فيها ويحدد عددها والرسوم المستحقة عليها ، كما ينظم شروط صرف الرخص .

### مادة ١٩

يجب على المرخص له حمل الرخصة اثناء القيادة وتتم بها الرجاء الشرطة والمرور كلما طلبوا ذلك .

### مادة ٢٠

لا يجوز انشاء او ادارة مدارس او مكاتب لتعليم قيادة السيارات الا بعد الحصول على ترخيص من الادارة العامة للمرور .

ولا يجوز لاحد ممارسة تعليم الغير قيادة السيارات الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الادارة العامة للمرور ، ويجوز لوزير الداخلية او من يفوضه الاستثناء من هذا الحكم فى حالات التعليم التى تقوم بها السلطات العسكرية والهيئات الحكومية .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واجراءات كل من الترخيصين المذكورين فى الفقرتين السابقتين ومدتهما وتجديدهما ورسومهما ، كما تقرر نظم التعليم وتضبط برامجه ونظم العمل والامتحان بالمدارس او المكاتب المذكورة وتبين كذلك قواعد الاشراف على المدارس والمكاتب والمعلمين المشار اليهم والحالات التى يجوز فيها سحب الترخيص سحبا مؤقتا او الفاؤه نهائيا .

ويسمح للمدارس والمكاتب والاشخاص القائمين بالتعليم والذين يحملون ترخيصا بذلك وقت العمل بهذا القانون الاستمرار فى مزاوله عملهم مدة اقصاها ثلاثة شهور على ان يتقدموا خلالها للحصول على تراخيص جديدة وفقا لاحكامه ، والا اعتبرت تراخيصهم ملغاة .

## مادة ٢١

يعتبر المعلم في حكم سائق السيارة ويكون مسئولا وحده أو مع المتعلم جزائيا عما يقع من مخالفة لاحكام هذا القانون اثناء التعليم ما لم يثبت انه لم يكن مقصرا أو ان المتعلم ارتكب المخالفة مخالفا لتعليماته ورغم تنبيهه وتحذيره .

الطريق من المشاة وقائدي جميع أنواع المركبات وقائدي الحيوانات التزام قواعد المرور وآدابها واتباع اشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة .

وتبين اللائحة التنفيذية وقرارات وزير الداخلية قواعد المرور وآدابها وارشاداته وعلاماته والحدود الاقصى والادنى لسرعة المركبات عند الحاجة .

## مادة ٢٦

تضع الادارة العامة للمرور القواعد والنظم اللازمة لتنظيم حركة المرور وتأمين سلامتها وسلامة الركاب والمشاة والمركبات والاشراف على تنفيذها ولهذه الادارة تنظيم وتحديد اماكن لافتات وارشادات المرور الضوئية وعلامات المرور الدولية وغير ذلك كما تنظم وتحدد اماكن انتظار وقوف المركبات بأنواعها ومواقف سيارات الاجرة والباص العام واماكن سير وعبور المشاة ، ولها بصفة عامة اتخاذ كافة الاجراءات واصدار التعليمات الكفيلة بضمان انتظام حركة المرور وتأمين السلامة

## مادة ٢٧

يجوز لوزير الداخلية ان يحدد اماكن لايجوز الوقوف فيها الا لمدة محدودة ومقابل رسم يحدده ، ويصدر قرار بتنظيم الوقوف في هذه الاماكن وبيان طريقة تحصيل الرسم .

## مادة ٢٨

لايجوز عمل حفريات بالطريق او اشغال او عمل تعديل بها او وضع اشياء يتسبب عنها عرقلة حركة المرور الا بتصريح خاص من الادارة العامة للمرور وبالاتفاق مع الجهات المختصة .

ولرجال المرور والشرطة اتخاذ اية اجراءات وقائية تكون لازمة ولهم ازالة المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المتسبب .

## مادة ٢٩

على قائد اية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه اصابات للاشخاص الوقوف وترك السيارة في مكان الحادث وابلاغ اقرب رجل شرطة او اسعاف بالحادث فور وقوعه .

## مادة ٢٢

لا يجوز لاحد ان يتعلم قيادة السيارات الا بعد الحصول على تصريح تعليم من الادارة العامة للمرور . وتبين اللائحة التنفيذية نظام صرف تصاريح التعليم وشروطها ومدتها ورسومها .

## مادة ٢٣

يشترط الحصول على تصريح من ادارة العامة للمرور في الحالات الآتية :

١ - نقل الاشخاص في سيارات الشحن .

٢ - سائق العربة التي حركتها حيوانا ويجوز بقرار من وزير الداخلية الصراط الحصول على تصريح في احوال اخرى .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد اصدار التصاريح وشروطها ورسومها ومدة سريانها .

## مادة ٢٤

يجوز بأمر من مدير الادارة العامة للمرور سحب رخصة القيادة التي تمنح لأول مرة اذا ارتكب صاحبها في خلال السنة الاولى مخالفتين من المخالفات التي تعرض حياة او املاك الناس للخطر ، ولا يمنح رخصة جديدة الا بعد مدة لا تقل عن اربعة شهور من تاريخ السحب وبعد اجتيازه من جديد الاختبار المنصوص عليه في المادة ( ١٦ ) .

## الباب الرابع

### قواعد المرور وآدابه

## مادة ٢٥

لا يجوز قيادة المركبات بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وعلى كل من يستعمل

## مادة ٣٠

يعتبر كل من مالك المركبة الآلية أو المرخصة باسمه أو حائزها أو المسئول عنها مسئولاً مسؤلاً كاملة عن أية مخالفة لاحكام هذا القانون أو لأئحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له ، مالم يقدم دليلاً مقنعاً على أن الذي كان يقود المركبة وقت وقوع المخالفة شخصاً آخر مع تقديم كافة البيانات للإرشاد عنه .

## مادة ٣١

لا يجوز لقائد اية مركبة أن يرتكب فعلاً مخالفاً للاداب العامة في المركبة أو أن يسمح بذلك .

## مادة ٣٢

لا يجوز اجراء سباق سيارات أو درجات آلية بالطريق العام بدون ترخيص من الإدارة العامة للمرور .

## الباب الخامس

### العقوبات

## مادة ٣٣

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر ، وبغرامة لا تزيد على مائة دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كان التأمين الاجباري الخاص بها غير ساري المفعول .  
٢ - قيادة مركبة آلية بدون لوحاتها المعدنية المنصرفة لها من الإدارة العامة للمرور أو بلوحات مزورة أو كتابة أرقام مخالفة للحقيقة على السيارة .  
٣ - قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة صالحة لقيادة المركبة التي يضبط قائدها أو برخصة تقرر سحبها أو إيقاف سريانها .

٤ - قيادة مركبة آلية برعونة أو تفريط أو إهمال يعرض السائق أو الركاب أو الغير للخطر .

٥ - قيادة مركبة آلية خالية من الكابح ( الفرامل ) أو كانت مكابحها ( فراملها ) أو أحدها بها خلل أو غير صالحة للاستعمال .

٦ - التسبب نتيجة مخالفة احكام هذا القانون ولوائحه التنفيذية في وقوع حادث يضر بممتلكات الافراد أو بالمرافق العامة .

٧ - اجراء سباق للمركبات الآلية على الطرقات بغير تصريح أو بالمخالفة للتصريح .

٨ - تعمد تعطيل حركة المرور في الطرقات العامة وعرقلتها .

٩ - قيادة المركبة الآلية دون علم أو موافقة مالكيها أو المرخصة باسمه أو حائزها .

١٠ - تسليم مالك المركبة أو المرخصة باسمه أو حائزها المركبة لمن لا يحمل رخصة قيادة صالحة لقيادة مثل هذه المركبة .

١١ - مخالفة حكم المادتين ( ٢٩ ) ، ( ٣١ )

١٢ - اثبات عمداً خلاف الحقيقة في احد البيانات والنماذج والطلبات الرسمية معلومات كاذبة أو مضللة بقصد الحصول على دفتر ترخيص مركبة أو رخصة قيادة أو تصريح تعليم أو بتجديد أو استخراج صورة من أي منها .

## مادة ٣٤

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١ - مخالفة تعليمات أو أوامر أو اشارات رجال المرور الخاصة بتنظيم حركة المرور بما في ذلك الخطوط الأرضية أو الخروج على الإشارة الضوئية .

٢ - قيادة مركبة آلية بدون تصريح أو بتصريح انتهى أجله أو مخالفة شروط التصريح في الحالات التي يوجب القانون الحصول على تصريح فيها .

٣ - قيادة مركبة آلية عكس اتجاه السير

٤ - قيادة مركبة آلية بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .

٥ - قيادة مركبة آلية تكون لوحاتها غير مرئية أو غير مقروءة ، أو بلوحة واحدة أو بلوحات غير المنصرفة من الإدارة العامة للمرور أو تفسير لونها أو شكل اللوحات .

٦ - قيادة مركبة آلية ليلاً دون اضاءة الانوار اللازمة وذلك سواء كانت الانوار غير مستعملة فعلاً أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة .

٢ - استعمال مصابيح أو آلات تنبيه أو مكبرات الصوت خلاف المصرح به قانونا ويجب ضبطها والحكم بمصادرتها .

٣ - تغيير لون المركبة أو استبدال أي جزء جوهري منها مما يترتب عليه تغيير بيانات الترخيص دون إخطار الإدارة العامة للمرور بذلك .

٤ - السير أو الوقوف بالمركبة على الرصيف المخصص للمشاة .

٥ - عدم تجديد ترخيص تسيير المركبة أو رخصة القيادة أو تصريح قيادة السيارة الأجرة أو الباص العام أو التعليم في الموعد القانوني بدون عذر تقبله الإدارة العامة للمرور .

٦ - الحاق اضرار أو تلفيات لعلامات أو اشارات المرور أو تغيير معالمها أو اماكنها أو اتجاهاتها .

#### مادة ٣٦

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون وبأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بفرامة لا تزيد على خمسة عشر دينارا على الأفعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية مع عدم حمل ترخيص تسيير المركبة أو رخصة القيادة أو أي تصريح آخر يستلزمه القانون .

٢ - قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة إذا ترتب على ذلك إعاقة حركة المرور بالطريق .

٣ - ترك الحيوانات بالطرق العامة من غير سائق أو مخالفة سائق هذه الحيوانات لقواعد المرور أو إهماله في رقابة الحيوانات وقيادتها .

٤ - مخالفة المشاة وراكبي الدراجات العادية لقواعد المرور .

#### مادة ٣٧

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ، وبفرامة لا تزيد على خمسة عشر

٧ - سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أي جزء خارجي من المركبة .

٨ - استعمال المركبة الآلية في غير الغرض المبين بترخيصها .

٩ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

١٠ - مخالفة سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب العام ( الباص ) للحد الأقصى المقرر لعدد الركاب أو الامتناع دون مبرر عن نقل الركاب أو تقاضي أجر أكثر من المقرر .

١١ - الامتناع عن تقديم رخصة القيادة أو دفتر ترخيص المركبة أو أي تصريح آخر يستلزمه هذا القانون لرجال المرور أو الشرطة عند طلبها .

١٢ - قيادة مركبة فاقدة لأي شرط من شروط الامن والمتانة التي تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية .

١٣ - قيادة مركبة تصدر صوت مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو تطلق أبخرة أو تسييل منها أو من حمولتها مواد قابلة للاشتعال أو مضرّة بالصحة .

١٤ - الوقوف بالمركبة ليلا في الطرق السريعة أو الطرق غير المضاءة خارج المدن بدون أضواء الانوار الصفيرة الامامية والانوار الحمراء الخلفية أو عاكس الانوار المقرر .

#### مادة ٣٥

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبفرامة لا تزيد على خمسة وعشرين دينارا أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية : -

١ - استعمال الانوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .



دينارا ، او باحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف اى حكم آخر من احكام هذا القانون او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له او خالف قواعد او اصول او آداب المرور التي تبينها تفصيلا اللوائح والقرارات المنفذة لاحكام هذا القانون .

#### مادة ٣٨

مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة ، وبغرامة لا تجاوز مائة دينار ، او باحدى هاتين العقوبتين ، كل من قاد مركبة آلية او حاول قيادتها وهو تحت تأثير المشروبات الروحية او المخدرات . وتأمّر المحكمة بسحب رخصة القيادة مدة سنة . وفي حالة العود تكون مدة السحب ثلاث سنوات .

#### مادة ٣٩

للمحكمة اذا ادانت متهما في جريمة تتعلق بقيادة مركبة آلية ان تأمر بسحب رخصة القيادة او ترخيص المركبة مع لوحاتها او جميعها مدة لا تجاوز سنة ، وفي حالة العود للمحكمة زيادة مدة السحب على الا تجاوز ثلاث سنوات .

وإذا اجتمع حكم بالحبس ، وبسحب رخصة القيادة او ترخيص المركبة كان تنفيذ هذا الامر بعد قضاء عقوبة الحبس .

#### مادة ٤٠

تضاعف العقوبة في جميع الاحوال في حالة العود .

#### مادة ٤١

##### الصلح

يجوز قبول الصلح من المتهم الذي يرتكب احدى الجرائم المذكورة في المواد ( ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ ) من هذا القانون او اللوائح والقرارات المنفذة له على الاسس الاتية :

١ - ان يدفع مبلغ خمسة عشر دينارا في حالة تطبيق احكام المادة ٣٤ من هذا القانون .

٢ - ان يدفع مبلغ عشرة دنانير في حالة تطبيق احكام المادة ٣٥ من هذا القانون .

٣ - ان يدفع مبلغ خمسة دنانير في حالة تطبيق احكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ من هذا لقانون او اللوائح والقرارات المنفذة له .

ويتم دفع مبلغ الصلح في احد مكاتب الادارة العامة للمرور خلال خمسة ايام من ارتكاب الفعل او من تاريخ اعلان المحضر اذا كان تحريره في غيبة المتهم ، وتنقضي الدعوى الجزائية وكافة آثارها بدفع مبلغ الصلح . وفي حالة رفض المتهم الصلح ، لا يجوز ان تحكم المحكمة في حالة ادانته بعقوبة تقل عن مثلى مبلغ الصلح .

ويجوز لمدير الادارة العامة للمرور او من يفوضه رفض الصلح اذا رأى ما يبرر ذلك من سلوك المتهم او تعدد مخالفاته لاحكام هذا القانون او اللوائح والقرارات المنفذة له .

#### مادة ٤٢

يجوز لمدير الادارة العامة للمرور ان يأمر اداريا بسحب رخصة القيادة او ترخيص المركبة مع لوحاتها المعدنية او كليهما لمدة اقصاها اربعة اشهر في الاحوال الاتية :

١ - ارتكاب فعل من الافعال الوارد ذكرها في المواد ( ٣٣ و ٣٤ و ٣٨ ) من هذا القانون .

٢ - تكرار ارتكاب فعل من الافعال الوارد ذكرها في المواد ( ٣٣ و ٣٤ و ٣٨ ) من هذا القانون .

تكرار ارتكاب فعل من الافعال الوارد ذكرها في المادتين ( ٣٥ و ٣٦ ) اذا كان التكرار للمرة الثالثة في خلال سنة واحدة .

٣ - في حوادث القتل الخطأ او الاصابة الخطأ وفي حالة ارتكاب فعل مخالف للاداب العامة .

وفي هذه الاحوال يحق لرجل الشرطة بملابسه الرسمية او لرجل المرور الذي ضبط الحادث او المحقق ان يحتجز رخصة القيادة او ترخيص المركبة ، ويحيلها بمذكرة الى مدير الادارة العامة للمرور خلال ٢٤ ساعة للتصرف بشأنها بعد سماع اقوال صاحب الشأن .

وينتهي السحب الإداري حتما بصدور الحكم في الدعوى العمومية ، فاذا تضمن الحكم أمرا بسحب رخصة القيادة او ترخيص المركبة فلا تحسب مدة السحب الإداري ضمن المدة التي يحددها الحكم .

## الباب السادس احكام عامة

### مادة ٤٣

تحدد بقرار من وزير الداخلية شروط وقواعد حجز المركبات والسيارات على اختلاف انواعها وحراسيتها ورسوم ومصارييف الحجز ، وكذلك شروط بيعها في حالة عدم استلامها او عدم تسديد المستحق عليها من رسوم او مصارييف .

### مادة ٤٤

يجوز لاي فرد من افراد الشرطة ان يلقى القبض على كل من يركب فعلا من الافعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة صالحة لقيادة المركبة التي يضبط بها ، او سحبها او ايقاف سريانها ، او عدم تسليم مستمنا مقنعا باسمه ومحل اقامته في الكويت .

٢ - قيادة مركبة آلية تحت تأثير المشروبات الروحية او المخدرات .

٣ - ارتكاب حادث ترتب عليه اصابة اى انسان

٤ - السباق بالمركبات الآلية على الطرقات بفسير تصريح او بالمخالفة للتصريح .

٥ - محاولة الهرب في حالة ارتكاب حادث يضر بسلامة احد الافراد او في حالة الامر بالوقوف اصادر من احد رجال الشرطة او المرور .

وتسرى على هذا الاجراء احكام قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية .

### مادة ٤٥

يوكل للادارة العامة للمرور ولقوتها التنظيمية الاشراف على انتظام حركة المرور ، وتطبيق احكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بصلاحيات رجال الادارة المذكورة في ضبط الحوادث والمخالفات والتحقيق والتصرف بها والادعاء امام محكمة المرور .

### مادة ٤٦

تكون المحاضر المحررة من رجال الشرطة والمرورى الجرائم التي تقع بمخالفة احكام هذا القانون او اللوائح والقرارات المنفذة له حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع الى ان يثبت العكس .

### مادة ٤٧

تسرى تراخيص تسيير المركبات ورخص قيادتها والتصاريح الصادرة قبل العمل بهذا القانون حتى نهاية مدتها ، ثم يجوز تجديدها طبقا لاحكامه .

### مادة ٤٨

يلغى العمل بالمرسوم الاميري رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ بقانون السير الذي حكم آخر يخالف هذا القانون ، ويستمر العمل بالنظم والقرارات المعمول بها حاليا لحين صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### مادة ٤٩

يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذ احكامه .

### مادة ٥٠

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، وبمعمل به بعد ثلاثين يوما من نشره في الجريدة الرسمية

امير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر الصباح

وزير الداخلية

سعد العبد الله السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٩ رمضان ١٣٩٦ هـ

الموافق : ٢٣ سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧٦ م

## مذكرة ايضاحية لمرسوم بقانون في شأن المرور

اما الباب الثالث فيشتمل على احكام رخص قيادة المركبات ، فحظر قيادة اية مركبة آلية بغير رخصة قيادة ، وبين ما يستثنى من هذه القاعدة ، ونص على ضرورة الاختبار قبل الحصول على الرخصة. واستحدث نصا خاصا بتنظيم اندية السيارات التي تصرف الرخص الدوائية واجاز لوزير الداخلية تحديد عدد هذه الاندية - كما وضع احكاما خاصة بتعليم قيادة السيارات .

وبين الباب الرابع قواعد المرور وآدابه ومن اهم ما استحدث فيه انه اجاز لوزير الداخلية فرض رسوم على انتظار السيارات في مناطق معينة بواسطة عدادات خاصة او باية وسيلة اخرى .

اما الباب الخامس فبين العقوبات التي توقع على مرتكبي المخالفات لاحكام هذا القانون وقد تدرج في المخالفات بقيام المخالف بدفع غرامة فورية حددت مقاديرها بالنسبة لكل نوع من المخالفات من المادة ( ٤١ ) بحيث اذا لم يتم بذلك وادانته المحكمة حكمت عليه بغرامة لا تقل عن ضعف الغرامة المحددة للصلح ، كما اجيز لمدير الادارة العامة للمرور في حالات معينة رفض الصلح ، وقد رتب القانون على الصلح انقضاء الدعوى الجزائية .

وتناول الباب السادس احكاما عامة خاصة بحجز السيارات والمركبات وبسلطات رجال المرور في القبض والتحقيق والادعاء ، وجعل لمحاضرهم حجة الى ان يثبت العكس .

وجدير بالذكر ان القانون وضع القواعد العامة وترك التفاصيل لللائحة الداخلية التنفيذية والقرارات التي تصدر من وزير الداخلية وذلك لامكان مواجهة ما يستجد من ظروف بمرونة ويسر .

ومن اجل ذلك اعد مشروع القانون المرافق .

صدر قانون المرور منذ اكثر من خمسة عشر عاما ، وخلال هذه المدة تطور العمران في البلاد واتسعت رقعتها وزداد عدد المركبات التي تسير في الطرقات ومن المتوقع ان تترد الزيادة باستمرار في المستقبل مما قد يؤدي الى زيادة مشكلات المرور ، ومسايرة لهذا التطور اصبح من اللازم اصدار قانون جديد للمرور ليتفق مع التطورات الحالية والمستقبلية .

ولذلك اعد مشروع القانون المرافق لمواجهة ما تبين من نقص في القانون الحالي باضافة احكام تواجه الظروف واتساع العمران ولمعالجة ما ظهر من مشاكل .

وفي اعداد هذا القانون استشهد بالمرجع الموحد لقواعد المرور على الطرق في الدول العربية الذي اعدته جامعة الدول العربية وكذلك بمواثيق الدول العربية الاخرى وبما هو متخذ في الخارج من اجراءات حديثة للتقليل ما أمكن من حوادث المرور .

ويشتمل القانون على ستة ابواب .

يبين الباب الاول منه الاحكام العامة ، ومنها ندائق سريان هذا القانون الذي استحدث - يانه على المشاة والحيوانات ، كما تضمن تعاريف العبارات الفنية الخاصة بالمرور، وبين انواع المركبات التي ينطبق عليها .

اما الباب الثاني فهو خاص بقواعد ترخيص تسيير المركبات الآلية ، فحظر تسيير اية مركبة الا بترخيص ، كما بين اجراءات هذا الترخيص ، واستلزم توافر شروط الامن والمتانة في اية مركبة يرخص لها على ان تبين هذه الشروط اللائحة التنفيذية . واوضح قواعد نقل الملكية وتفاديا لزيادة عدد المركبات عن الحاجة مما يؤدي الى ازدحام الطرق بغير مبرر ، اجازت المادة ( ١٤ ) لوزير الداخلية تحديد عدد المركبات التي يرخص لها مسن جميع الانواع فيما عدا السيارات الخاصة .